ثانياً : المحافظة على موارد الوادي الثابتة وتنمية موارده المتجددة

أ – الميـــاه :

تشمل المياه الجارية في وادي حنيفة نوعين من المياه، النوع الأول مياه موسمية تجري في الوادي في موسم الأمطار، والنوع الثاني مياه دائمة تجري في الوادي بصفة مستمرة وتمثل المدينة مصدرها الرئيسي.

المياه الموسمية :

يمثل وادي حنيفة مصرفاً طبيعياً للمياه السطحية المنصرفة من منطقة مساحتها ٤٠٠٠كم٢ تقريباً، وتصب فيه شعاب تصل أطوال بعضها إلى ٢٥كم. وتنحدر المياه الموسمية في الوادي من الشمال إلى الجنوب، ومن الأودية الفرعية من الغرب إلى الشرق حتى إلتقائها بوادي حنيفة، مكونة مجاري موسمية تختلف في اتساعها واتجاهها تبعاً لشكل الوادي. وقد ضاقت هذه المجاري نتيجة لاقامة أسوار خرسانية في مجاري المياه الطبيعية، مما يؤدي إلى جريان المياه بسرعة أكبر، وبالتالي إلى جرف التربة واستحداث مجار جديدة وتدمير الطرق والأسوار، مما يعرض المزارع والأحياء السكنية القريبة من بطن الوادي لأخطار السيول، كما يضعف ذلك من قدرة الوادي على الاستفادة من هذه المياه في رفع المخزون المائي.

وتتفاوت كميات المياه المتدفقة في الوادي حسب معدل هطول الأمطار كل سنة، وقد بينت دراسة إحصائية أجريت لتحديد المعدلات القصوى للأمطار المحتمل سقوطها كل عام، وكل عشرة أعوام، وكل خمسين عاماً. أن كميات المياه المتدفقة في الوادي في حالة حدوث فيضانات كبيرة كل خمسين عاماً تقدر بحوالي مليوني متر مكعب.

تغذي هذه المياه المخزون المائي للوادي، وتساعد على تجديد التربة، وإثراء الحياة النباتية والفطرية. وقد تعرض المخزون المائي في منطقة شمال الوادي إلى نقص نتيجة لقلة الأمطار في السنوات الماضية، والتوسع في النشاط الزراعي، حيث فاقت كميات المياه المسحوبة القدرة التعويضية للوادي.

أما في الأجزاء الجنوبية فقد ارتفع المخزون المائي بشكل كبير نتيجة لجريان المياه في هذا الجزء بصفة دائمة.

كما تأثرت المناسيب الطبيعية لهذه المجاري نتيجة لالقاء المخلفات ونقل التربة من هذه المجاري، اضافة إلى إقامة الكثير من الطرق الفرعية لربط المزارع على جانبي الوادي دون مراعاة الخصائص الطبيعية لهذه المجاري.

وفي سبيل المحافظة على الوظيفة الرئيسية للوادي كمصرف طبيعي لمياه الأمطار والسيول وضعت السياسات التالية :

- حماية المجاري الطبيعية للمياه (المحددة في المخطط التنظيمي لاستعمالات الأراضي) من التعدي ومنع اقامة أي منشآت عليها.

- عدم إقامة منشآت داخل مجاري السيول في الأملاك التي تقع في نطاق هذه المجاري، بعد استيفائها لجميع الشروط الشرعية والتنظيمية.